الجملة الفعلية و تداولية النص السردي

رواية " من فيض المكان " للمحسن بن هنية أنموذجا

The actual sentence and the operative narrative text The novel "From the Abundance of the Place" by Mohsen Bin Haniyeh as a model

الدكتورة: دلال وشن

قسم اللغة والأدب العربي -جامعة الشهيد حمَّة لخضر-الوادي(الجزائر)

DALELOUACHEN@OUTLOOK.COM

تاريخ الإيداع: 2019/07/23 تاريخ القبول: 2019/09/01

الملخص:

: يتناول هذا المقال مقاربة تداولية لنص رواية "من فيض المكان" للكاتب التونسي المحسن بن هنية، وذلك من خلال دراسة نمط الجملة الفعلية في هذا النص السردي والنظر في الأبعاد الجمالية والتداولية للجمل وكيفية مساهمتها في تبيان قصدية المؤلف.

الكلمات المفتاحية: المقاربة، التداولية، النص، الجملة، القصدية.

Abstract:.

This article deals with a deliberative approach to the text of the novel “From the Flood of Place” by the Tunisian writer Al-Mohsen Ben Haniya, by studying the actual sentence pattern in this narrative text and looking at the aesthetic and deliberative dimensions of the sentences and how they contribute to clarifying the author’s intention.

Key words Approach,PRAGMATICS,TEXT,SENTENE,INTENTION.

تمهيد :

إن المتأمل في تراثنا اللغوي يجده بناءً متكاملا يعكس مستوى التفكير المنهجي و المنظم المتعلق بضوابط اللغة و قوانينها، والذي بلغ أشده عند اللغويين القدامى من حيث المنهج و المصطلح، فتعاقبت أجيال اللغويين على المادة اللغوية العربية الضخمة فدرسوها و استقرؤوها، و استخلصوا من القواعد و الضوابط ما يضمن سلامتها و بقاءها و ما يبين خصائصها و مميزاتها التي تنفرد بها عن باقي اللغات الأخرى ، و قد اتضح كل ذلك في كتاب" سيبويه " الذي يعدّ قمّة

من قمم التفكير العربي في اللّغة لما اشتمل عليه من مستخلصات هي حصيلة تفاعل النظر المجرّد في مادّة اللغة العربية .

يقول الدكتور حمادي صمود أن اللغويين القدامى أرادوا بذلك " أن تمرّ اللغة من الفوضى إلى النظام " [1] ، فوضعوا لها قوانين و قواعد و ضوابط مثلت سلطة المعيار الذي يجب أن يحترم و لا يمكن الخروج عنه إلا بما تسمح به الضرورة و تبرره ، و لكن حركية اللغة و جدت نفسها في مواجهة هذا الحاجز ،حاجز النحو و قوانينه الصارمة ، و صار هناك صراع بين المعيار و الاستعمال[2]، لكن علماء العرب القدامى استوعبوا هذا " بالتأويل و التعليل و راحوا يبحثون عن المؤشرات اللغوية و غير اللغوية التي تربط حبل الأسباب بين البنية النظرية و بين ما هو موجود بالفعل، مؤكدين على أن الخروج ظرفي يعود إلى الأصل متى انعدمت أسبابه ، فدخلوا من حيث أرادوا الإقناع بسلامة قوانينهم اللغوية في تأويل المقال و البحث عما يجعل نهجه في الدلالة مغايرا لنهج الجملة المجردة " [3] .

وقد كان مفهوم الجملة من أهم ما ورد في منظومة المفاهيم التي سلّط نحاتنا القدامى الضوء عليها، فكانت الجملة وحدة الدرس النحوي، فعرّفوها و ذكروا أقسامها و أركانها و ما يمكن أن يطرأ عليها من تغييرات، أو يدخل عليها فيؤثر في بنيتها، و سنركز في هذا المقال على الجملة الفعلية فقط بعدّها موضوع البحث.

1/- تعريف الجملة لغة واصطلاحا:

أ/- لغة: جاء في لسان العرب لابن منظور في مادته (ج ، م ، ل) الجملة واحدة الجمل ، و الجملة جماعة الشيء " جمعه عن تفرقة و أجمل له الحساب كذلك ، و الجملة جماعة كل شيء بكماله من الحساب و غيره ، يقال أجملت له الحساب و الكلام إذا أرددته الى الجملة " [4] ، وقوله تعالى : « لولا نزل عليه القرءان جملة واحدة »[5]، و في حديث القدر كتاب فيه أسماء أهل الجنة و النار أجمل على آخره فلا يزداد فيهم و لا ينقص ، و أجملت الحساب إذا جمعته إعادة ، أي أحصوه و جمعوه فلا يزاد فيهم و لا ينقص .

ومنه فالجملة عموما تعني الجمع والضم عن تفرقة، وكذلك هي في عرف اللغويين ضم الكلم بعضه إلى بعض.

ب/- الجملة اصطلاحا: الجملة هي " التركيب الذي يتكون من عدة ألفاظ تتضافر مع بعضها لتؤدي فائدة ما " [6] و عرّفها ابن هشام (ت 761 هـ) بالقول : " الجملة هي عبارة عن فعل و فاعل (قام زيد)، و المبتدأ و خبره (زيد قائم) ، و ما كان بمنزلة أحدهما نحو: (ضرب اللص) (ظننته قائما) " [7]. و هي في تعريف المحدثين " عدد من الكلمات مرتبة ترتيبا جراماتيكيا و نحويا مكونا بذلك وحدة جراماتيكية ذات معنى ، و هي تتابع من الكلمات ، و المورفيماتالتنغيمية[8]، كما

أنها " أكبر وحدة للتنظيم الجراماتيكي في هذا التنظيم تؤدي أقسام الكلام (الأسماء ، الأفعال ، الحروف) و الفصائل الجراماتيكية(الكلمة و شبه الجملة) بوظائفها " [9].

الجملة إذن وحدة تركيبية ذات معنى، أو هي أقل وحدة كلامية تدل على معنى تحكمها علاقات تركيبية .

2/- مفهوم الجملة عند النحاة القدامى : درس النحاة القدامى الجملة دراسات عديدة تحت أبواب إعرابية و نحوية و دلالية ، و ذهب بعض الدارسين المحدثين إلى أن نحاة العرب الأوائل أمثال سيبويه و من جاء بعده لم يتحدثوا عن الجملة إلا عرضا ولم يفردوا لها أبوابا و فصولا في مصنفاتهم ، و أن أوّل من خصص بابا مستقلا بالجملة هو ابن هشام [10] ، وهذا دليل على أن الجملة لم تحظ لدى اللغويين العرب الأوائل بما تستحقه من اهتمام .

يقول المهيري " و أول ما يسترعي انتباه الناظر في أشهر مصنفات النحو ككتاب سيبويه و شرح المفصل لابن يعيش، أننا لا نجد فيها أبوابا و فصولا خاصة بدراسة الجملة ، من حيث أنواعها و أنواع عناصرها ووظائفها ، و لا يعني هذا أنها خالية من كل إشارة إلى الجملة ، و إنما معناه أن دراسة الجملة كانت رهينة دراسة المفردات ، و لا يكترث لها إلا إذا أمكن أن تعوض المفرد ، و لذا نجد الحديث عنها في بعض الأبواب مثل التي تخصص لدراسة الحال و النعت و الخبر و الشرط و جوابه و المضاف ... ، و قد ظلت العناية بالجملة محدودة طيلة قرون،و يمكن أن نعتبر أن ابن هشام هو أول من أدرك فائدة تخصيص باب للنظر في الجملة باعتبارها قاعدة الكلام ووحدته الأساسية ، وقد أفرد لها بابا في كل من كتابيه " مغني اللبيب " و " شرح مقدمة الإعراب " ... إلا أن ابن هشام لم يتجاوز في حديثه عن الجملة جمع ما كان متفرقا في أمهات الكتب النحوية [11].

ومن أهم تعريفات القدامى للجملة أنها " أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بالفهم سواءأتركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر " [12] ، و إذا عدنا إلى شيخ النحاة العرب سيبويه (ت 180 هـ) ، نجده لم يتناول تعريفا محددا للجملة بل دل عليها بدلالات مختلفة في معنى الكلام فيذكرها تارة بمعنى الحديث و النثر و تارة بمعنى اللغة و الجملة " [13] و هو الأمر الذي أشار إليه الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح حيث أكد أننا لا نعثر على مصطلح الجملة في " الكتاب".

يقول " فهذا أمر غريب آخر ، فلا يوجد أي أثر للكلمة (الجملة) في كتاب سيبويه، و كذلك العبارة (جملة مفيدة) لا أثر لها في " الكتاب".ولا نعثر على كلمة (جملة) بعد سيبويه إلا في كتاب المبرد" المقتضب"،و نرجّح أن شيخه المازني (ت 249 هـ) هو الذي وضع المصطلح فإنه أوّل نحوي يستعمل كلمة " فائدة " بمعنى العلم المستفاد من الكلام و هذا المفهوم يعبر عنه سيبويه بكلمة " علم " ... [14]

كما أشارت أولكرموزال (MOZALLKER) إلى صعوبة استنباط تعريف دقيق للجملة من " كتاب " سيبويه. تقول : "إذا تتبعنا المواضع التي استخدم فيها سيبويه الكلام بمعنى الجملة فإننا لا نستطيع أن نستنبط منها تعريفا دقيقا للجملة ".[15]

انتهى الدارسون بعد دراسة كتاب سيبويه إلى أن مفهوم الجملة عنده يتلخص في كونها جزءا من الكلام مستغن بنفسه ، و أن الجملة عنده تنتهي بالسكون أو بإمكان انقطاع الكلام [16].

إذ يقول " ألا ترى أنك لو قلت " فيها عبد الله " حسن السكوت ، وكان كلاما مستقيما ، كما حسن و استغنى في قولك " هذا عبد الله ".[17]

ولعلّ المبرد (ت 285 هـ) هو أول من استخدم مصطلح الجملة في كتابه " المقتضب " فقال : " إنّما كان الفاعل رفعا لأنّه هو و الفعل جملة يحسن السكون عليها و تجب بها الفائدة للمخاطب "[18].

و استخدم بعد تلميذه ابن السرّاج (ت 316 هـ) مصطلح الجملة المفيدة فقال: " و الجملة المفيدة على ضربين إمّا فعل و فاعل و إمّا مبتدأو خبر" [19] .

و معنى هذا أن الجملتان " فيهما عبد الله " و " هذا عبد الله " تامتان ينقطع بعدهما الكلام .

في حين لا تشكل " هذا " جملة يحسن السكوت بعدها، و كذلك " كان عبد الله " ليست جملة بينما " ضرب عبد الله " جملة ، فالجملة بمفهوم سيبويه جزء من الكلام يستغني بنفسه ، ويحسن السكوت بعدها[20].

و إلى ذلك توصل د بشير إبرير – بعد بحثه في مفهوم النص و ما يتعلق به من مفاهيم و منها مفهوم الجملة في التراث اللساني العربي – فيؤكد أن سيبويه يسمي " الجملة " كلاما " يحسن أن يسكت المتكلم عند انتهائه لاستقلاله من حيث اللفظ و المعنى، و تتأسس نظرته على التمييز الحاسم بين النظرة إلى الكلام بعدّه خطاباأي بعدّه حدثا إعلاميا يحصل في زمان و مكان معينين، و النظرة إليه بوصفه بنية ، فالكلام المستغني أو الجملة المفيدة هو أقل ما يكون عليه الخطاب إذا لم يحصل فيه حذف و يمكن أن يحلّل إلى مكوّنات ووحدات و عناصر خطابية لكلّ منها وظيفة دلالية و إفادية كما فعل سيبويه في القرن الثاني الهجري، و يفعله علماء اللسان في وقتنا[21].

وفي خضم نظرية الجملة عند النحاة العرب ، فرّقوا بين الجملة و الكلام - و هي مسألة هامّة في تاريخ النحو العربي- إذ منهم من سوّى بين الجملة و الكلام) مثل : عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ)، و الزمخشري (ت 538 هـ) في المفضل، و ابن يعيش (ت 643 هـ) في شرح المفضل للزمخشري ، وهناك من فرّق بينهما (الجملة و الكلام) مثل: رضي الدين الاستراباذي (ت 686 هـ)، و ابن هشام الانصاري (ت 761 هـ)، و قد نوّه عبد الرحمن السيّد

إلى تفرقة الرضي بين الجملة و الكلام. فقال : " و لا شك أن إقامة حدّ الجملة على الإسنادالأصلي مفيد في تحليلها و دراسة العلاقات بين عناصرها لأنه يقيمها على أساس نحوي ، ثابت بوصفها بنية تركيبية أونواة من(المسند و المسند إليه) ضمن بنية أكبر ، تتشكل و تتكون بسبب ما يطرأ عليها من حالات تركيبية تكون الكلام، و بذا تكون هذه البنية هي وحدة الكلام ، وقاعدة الحديث على حد قول ابن جني [22]، (كما انتقد السيّد اعتماد الدلالة في حدّ الجملة كما هو مشهور في الأنحاء الغربية التقليدية و التي عرّفت الجملة بأنها : " نسق من الكلمات يؤدي فكرة تامة"[23]. و تساءل ما حدود الفكرة التامةفي نظرهم؟.

و يعدّ أبو علي الفارسي أول من أفرد بابا خاصا لدراسة الجملة ، إذ قال : " باب ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة كان كلاما مستقلاً ، و هو الذي يسميه أهل العربية الجمل ..... اعلم أن الاسم يأتلف مع الاسم يكون منهما الكلام ، وذلك نحو : " زيد أخوك و عمرو ذاهب " و الاسم نحو : (قام زيد و ذهب عمرو) [24]. فالكلام المتكون من كلمات هو ما ينبغي أن يفهم و هو ما يسمّيه النحويون بالجملة ، و أكّد هذا ابن جني قائلا : " إن الكلام إنما وضع إلى الفائدة، و الفائدة لا تجني من الكلمة الواحدة و إنما تجنى من الجمل و مدارج القول " [25]. و يقول : " أمّا الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه و هو الذي يسميه النحويون الجمل ... "[26].

و المتتبع لجهود نحاتنا القدامى ي نحو الجملة يجدهم قد توصّلوا إلى آراء تقارب ما وصلت إليه اللسانيات الحديثة و التداوليات المعاصرة في نظرتها الوظيفية للّغة خاصة ما جاء به سيبويه و الخليل ، يقول الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح : " إن سيبويه و الخليل بن أحمد قد انفردا مع أكثر النحويين بنظرية اندثرت بعدهم بعد غزو المنطق اليوناني خاصة.لا يتفطن إليهاإلاالأفذاذ من النحاة مثل السهيلي و الرضي الاستراباذي ، ومن أهمّ المبادئ التي بنيت عليها هذه النظرية نذكر تميزهم الصارم في تحليلهمللغة من الجانب الوظيفي من جهة و هو المخاطبة ، أي تبليغ الأغراض المتبادلة بين ناطق و سامع، و بين الجانب اللفظيالصوري ، أي ما يخصّ اللفظ في ذاته و هيكله و صيغته بقطع النظر عما يؤدّيه من وظيفة في الخطاب غير الدلالة اللفظية من جهة أخرى ، إن هناك دلالة اللفظ و دلالة المعنى ...) [27].

وقد اعترض باحثو علم النص على الدراسات اللغوية العربية القديمة بأنها قصرت دراستها على نحو الجملة، و أنها أهملت السياق الاجتماعي للغة، و عارضهم في هذا الرأي عديد الباحثين إذ إن دراسة القدماء للجملة لم تكن معزولة عن سياق استعمالها، و لاعن علاقتها بغيرها من الجمل .

التي تكوّن معها نصّا واحدًا ، حيث أدركوا أن دراسة الجملة بعيدا عن النصّ الذي وردت فيه لن يؤدي إلى الدلالة المقصودة .

و يدرس علماء اللسانيات النصية الجملة بالتركيز" على الوظيفة التواصلية للغة ، فالتواصل و التفاعل بين المتكلمين لا يتحققان في اعتمادهم عن طريق جمل أو عبارات معزولة ، و إنما يتأتى ذلك عن طريق إنجازات كلامية أكبر و أشمل هي الخطاب " [28].

و مهما يكن من اختلاف تعريفات القدامى للجملة و ذكرهم للمصطلح أو عدم ذكره ، فإن الأهمّ هو اهتمامهم بها فكرةً و مفهوماً و جعلها وحدة كلامية أساسية في كل خطاب ، و أقل قدر من الكلام يؤدّي فائدة و يبلّغ قصد المتكلم،بالإضافة إلى عديد الاعتبارات اللغوية و غير اللغوية التي كانت حاضرة في معالجاتهم لقضايا اللغة مفهوما وغاب مصطلحها .

3 – <u>الجملة في الدرس اللساني الحديث :</u>

تعددت الرؤى للجملة مع ظهور اللسانيات – و تعددت الدراسات حولها ، و تطورت أبحاثها ، و حللتها كل مدرسة لسانية بحسب منطلقاتها ، و أهدافها و مناهجها ، و إن ظل تعريفهم للجملة يجمع بين معياري الشكل و المضمون.[29]

وقد أرجع بعض الباحثين تعدد تعريفات الجملة إلى تعدد المدارس اللغوية ، يقول أحدهم :

" و نظار لصعوبة البحث اللغوي العملي في الكلام المتصل ، فقد اتخذت غالبية المدارس اللغوية التي ظهرت في الربع الثاني من القرن الحالي الجملة وحدة نحوية مناسبة للدراسة ، إلا أن مفهوم الجمل ليس واضحا كما قد يتبادر إلى الذهن ، و لذلك فأن تعريفها من أشق الأمور".[30]

لم يكن تعريف المحدثين للجملة بعيدا عمن سبقهم : " فذات التعريفات انعكست في الدرس اللغوي المعاصر مع مراعاة ظروف التطور، إذاعتبرت الجملة في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه سواء تركّب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر، فليس للجملة طول محدد بل تتراوح بين القصيرة جدا و الطويلة جدا ، لان المهم فيها خاصية الإسناد ، أو تحقق طرفي الإسناد الذي تنعقد به الجملة و ليس لها حد أقصي تلتزم به حيث إنها مركب لغوي دال مكون في اللسان العربي من عنصرين رئيسين اثنين هما المسند و المسند إليه اللذان يظهر ان في نماذج الكلام المشخص بصورة متعددة متنوعة بالغة الغنى تتضمنها بنى تركيبية أساسية كلن منهما يشبه النواة".[31]

1-3 – الجملة عند سوسير : أقصي سوسير الكلام من دائرة اهتمام اللسانيين و أخرجه من منهج دراسته، و ركز بذلك على اللسان كوضع لا كاستعمال ،إذ نظر إلى الجملة : " على أنها وحدة كلامية تتكون من وحدات لغوية أصغر منها ، و كل وحدة لغوية تتحدد بالنظر إلى علاقاتها بغيرها من الوحدات ، فالوحدة اللغوية لا تتحدد بناء على جوهرها بل على الوظيفة التي تؤديها داخل النظام "[3332].

نسب إلى سوسير اعتباره الجملة تابعة إلى الكلام دون النظام فاللسان وضع و ليس استعمال ، وقد علق عبد الرحمنالحاج صالح على ذلك بالقول : " لم يلتفت سوسير و لا البنيويون الذين جاءوا بعده إلى هذا المظهر الهام، و الذي منعهم من ذلك هو اعتقادهم بأن كل من خرج عن بنية الألفاظ المنفردة فهو راجع إلى الفرد ، فالجملة مثلا بما أنها تركيب بوحدات اللغة يقوم به الفرد فليس عندهم " لسانية " أى وضعية بل " كلامية " أي من جنس المقدرات اللغوية "[34]، و بهذا فان الجملة عنده ليست من النظام ، فإذا كانت الجملة كذلك فإن النص يكون أبعد مايكون عن النظام .

يتشكيل التركيب في الاستخدام السوسيري من وحدتين متعاقبتين أو أكثر، تشكل فيما بينها علاقات سياقية تتسم بالطابع الحضوري و تقوم أساسا على تقابل عبارتين أو أكثر في سلسلة موجودة بالقوة ، إذن فالتركيب عند سوسير لا يخص ذاتها و إنما يخص مجموعها ".[35]

3- 2- الجملة عند التوزيعيين : (بلومفيلد و هاريس) : عدّ بلومفيلد الجملة الحد الأقصى الذي ينطلق منه اللسانيون ، و أكبر الوحدات التي تقبل الوصف اللغوي و التحليل اللساني، تتضمن وحدات أصغر منها مثل الحروف و الكلمات تدخل أيضا ضمن الوصف اللغوي و تحلّل النظرية اللسانية اللغوية بعدّها مجموعة من الجمل كل جملة تشتمل على شكل صوتي و تفسير دلالي ، و قواعد اللغة هي التي تفصل التوافق بين الصوت و الدلالة في الجملة، و بذلك تسمى بقواعد الجملة بعدّها الوحدة الأساسية في التحليل اللساني التي توقفت عندها اللسانيات البنيوية و لم تتجاوزها لوحدات لغوية أكبر منها ، ولذلك سميت بلسانيات الجملة[36].

أما هاريس فحاول الانتقال من الجملة إلى الخطاب و اعتقد أن وصف اللغة هو وصف لمواضع الألفاظ في الكلام ، فاعتمد مبدأ التوزيع ، فكل لفظة تندرج مع من يكافؤها من حيث الموقع في فئة واحدة .

اهتمت اللسانيات البنيوية التوزيعية إذن بالجملة بعدّها الوحدة الأساسية في تحليل الخطاب، و ما طبّق على الجملة طبّق على الخطاب ككل ، لأن الخطاب في نظرهم هو مجموع قواعد تسلسل الجمل المكونة للتعبير[37] ، مع إبعاد المعنى من الدراسة لأنه ظاهرة غير مشاهدة مباشرة و دراسته من اختصاص علماء آخرين خارج اللسانيات .

3-3- الجملة في النحو التوليدي التحويلي :انتقد تشومسكي المناهج الوصفية التي أتت قبله، و اتهمها بالفشل خاصة في ما يتعلق بتحليلها الجانب التركيبي ، فارتبط منهجه بالجملة و حوّل المنهج اللساني من السلوكية إلى النصية، و جعل الهدف من النظرية اللسانية التفسير و التحليل أكثر من الوصف و التقرير.

ركز تشومسكي على ما يفعله المتكلمون باللغة، فقسم الجملة إلى بنية سطحية وعميقة تحكمها عمليات تحويلية ، فشرح و حلل العمليات الذهنية التي تمكّن الإنسان من التكلم بجمل

جديدة لم يسمعها قط ، و طوّر بحثه فيما بعد إلى ما يسمى إلى النحو التحويلي أو(النحو الكلي) الذي يعدّه آلة لتوليد عدد لا متناهي من الجمل .

ورغم القصور الذي عانت منه نظرية تشومسكي في عديد المواضع إلا أنها أثرت البحث اللساني بمصطلحات ومفاهيم جديدة مثل :

الإبداعية

والبنية السطحية SRICTURE DE EURFACE

والبنية العميقة SRICTUR PROFONDE

و الملكة والإنجاز COMPITONCE PERFORMENCE

وهي مفاهيم كان لها بالغ التأثير في الدراسات اللسانية فيما بعد ..[38]

3-4- الجملة في النحو الوظيفي : ركز الوظيفيون على الوظيفة التي تؤديها الجملة أو أحد عناصرها في التركيب ، و الوظيفة عند ديبوا Jean Duboiwتتعلق بالموضع الذي يحتله أي جزء من أجزاء التركيب في البنية النحوية بالنظر إلى السياق الذي يرد فيه. أمّا عند أندريه مارتيني A.Martinet فتتعلق الوظيفة بالقيمة الدلالية العامة لكل جزء في التركيب، حدّد مارتيني الجملة بكونها تتألف من شقين مترابطين هما: المسند إليه (Rheme) والمسند/ المحمول/ الخبر(Theme)، وحللها بالنظر إلى تقسيم وحداتها إلى مجموعة من المونيمات والتركيبات.[39]يقول مارتيني : " إن أصغر قول لابد أن يشمل على عنصرين يشير أحدهما إلى مضمون أو حدث و يشد الانتباه إليه، و نسميه المسند (Prédicat) و يشير الآخر إلى مشارك إيجابي أو سلبي و نسميه المسند إليه (Sujet) و يكون تقويم دوره أيضا على هذا الأساس " [40]

كما ابتكر مارتيني لتحليل الجملة تقطيعا يتم على مستويين سمي في تاريخ اللسانيات بالتقطيع المزدوج الذي ينتهي بالجملة إلى مونيمات و هي وحدات دالة، ووحدات صوتية وهي الفونيمات .

يرى النحو الوظيفي أن بنية الجملة هي البنية الأساس، و أن بنية النص ليست إلا إسقاطا لبنية الجملة ، و هي مرحلة عملية أولية تسبق النص و تمهد له ، و البنية الداخلية للجملة يحددها النص الذي ترد فيه ، لأن بنية النص لا تختلف عن بنية الجملة بل تناظرها فكل منهما يتضمن مستويين : المستوى العلاقي وفيه طبقتان : طبقة إنجازية و طبقة وجه، والمستوى التمثيلي وفيه ثلاث طبقات : طبقة التأطير ، و طبقة التسوير ، وطبقة الوصف ، كما أن لكليهما (النص و الجملة) نواة .[41]

وتنقسم الجملة في النحو الوظيفي إلى نوعين بحسب الحمول التي تتضمنها و تحتويها :

* الجملة البسيطة : و هي الجمل التي تحمل حملا واحدا .

* الجملة المركبة : هي الجملة المتضمنة لأكثر من حمل واحد ، ثم تقسم بحسب ترابط الحمول التي تتضمنها إلى جمل مستقلة و جمل مدمجة ، [42]

و إن من الأسس المنهجية لنظرية النحو الوظيفي ربط مفهوم الكفاءة التفسيرية بعدد من المفاهيم التي تتعلق بوظيفة اللسان الطبيعي ، و علاقة الوظيفة بالبنية و بموضوع الوصف اللغوي ، و مفهوم القدرة اللغوية و مفهوم الكليات اللغوية .[43]

و تضم الكفاءة التفسيرية ثلاث كفاءات مترابطة ومتكاملة فيما بينها هي ــ الكفاءة التداولية ، الكفاءة النفسية ، الكفاءة النمطية .[44] يقول سيمون ديك : " على النحو الوظيفي أن يستكشف خصائص العبارات اللغوية المرتبطة بكيفية استعمال هذه العبارات، ، و أن يتم هذا الاستكشاف في إطار علاقة هذه الخصائص بالقواعد و المبادئ التي تحكم التواصل اللغوي يعني هذا أنه يجب أن لا نتعامل مع العبارات اللغوية على أساس أنها موضوعات منعزلة ، بل على أساس أنها وسائل يستخدمها المتكلم للإبلاغ على معنى معين في إطار سياق تحدده العبارات السابقة ، و موقف تحدده الوسائط الأساسية لموقف التخاطب . [45] و بالتالي فالكفاءة التداولية تتعلق بكل ما يحكم التواصل اللغوي من عوامل خارج لغوية تخص الموقف الذي يتم فيه التواصل .

يرى النحو الوظيفي أن وظيفة اللغات الطبيعية هي التواصل بين مستعمليها وكل لساني يريد الدراسة عليه أن يصف القدرة التواصلية بين طرفي الخطاب (المتكلم و المخاطب) ، من خلال معالجة التركيب و الدلالة من وجهة تداولية .[46] و هو ما يحقق الكفاءة التداولية في الاستعمال التداولي، كما أوجد النحو الوظيفي مفهوم الوظائف التداولية و حصرها في خمس وظائف منها : الوظائف الخارجية التي تسند إلى مكونات خارج الجملة و هي : المبتدأ ، المنادى ، ووظائف داخلية وهي علاقات تقوم بين مكونات الجملة أي على أساس البنية الإخبارية المرتبطة بالمقام و هذه الوظائف هي: البؤرة و المحور . [47]

كما اهتم النحو الوظيفي بمفهوم الحمولة الإنجازية للعبارة اللغوية أي؛ ما يواكب العبارة اللغوية من قوى إنجازية (دلالات باعتبار الطبقات المقامية التي يمكن أن تنجز فيها تلك العبارة)، و هي قوتان : قوة إنجازية صرفية و قوة إنجازية مستلزمة . [48] وهذا المفهوم طورته التداوليات المعاصرة و ربطته بالفعل الكلامي و قصد المتكلم ، و كلها شكلت آليات لمقاربة النص الأدبي مقاربة تداولية و التي سيأتي ذكرها لاحقا .

4 – أنماط التركيب في العربية : تقوم بنية الجملة في الدرس اللغوي العربي على أركان ثلاثة : " المسند و المسند إليه " و " متعلقات الفعل " أو " الفضلة " و هناك نمطان أساسيان لنظام الجملة العربية هما :

1/- نظام الجملة الإسمية : (المسند إليه + المسند ، الفضلة) مثل : محمد يدرس في الجامعة.[49]

2 – نظام الجملة الفعلية : (المسند + المسند إليه ، الفضلة) مثل : جاء زيد راكبا .[50]

و يعد الإسناد بحق من أهم العلاقات الوظيفية المجردة التي تنهض على أساسها الجملة العربية، فهو قرينة معنوية تهدي إلى درك محصول الفائدة ، و تقود إلى تحقيق الرباط المركزي بين الوحدات الصرفية في التركيب النحوي المتماسك، و لأجل ذلك اهتم به الدارسون اللغويون القدامى و المحدثون على حد سواء، فالتفتوا إليه باحثين و ممحصين وأسبغوا عليه الاهتمام على اختلاف بينهم، بالنظر إلى كونه يؤسس لعلاقة محورية سابقة للتعجيم ، تتكهن بجميع ضروب الأبنية المنجزة فلا يغني عنها الخطاب اللغوي في جميع مكوناته .[51]

وقد جعل له سيبويه بابا سماه (هذا باب المسند و المسند إليه) ويفسر فيه طرفيه بقوله: "وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر و لا يجد المتكلم منه بدّا. فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك و هذا أخوك"[52]

والجمل العربية التي تتبع النظامين السابقين جمل بسيطة، و تكون لتأدية أصل المعنى أو لتأدية الإخبار أو الإسناد ، و هناك أنماط فرعية تنشأ و تتفرع عن النظامين الأساسين بفضل تطبيق قواعد العدول على هذين النمطين الأساسين، و قواعد العدول هي نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني و تقوم على نوعين من العلاقات :[53]

1- العلاقات التركيبية : و تنشأ عن نظم الكلمات في تراكيب و فقا للقواعد النحوية، و قد عبر عنها عبد القاهر الجرجاني بقوله: (وليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، و تعمل على قوانينه و أصوله...).[54]

2/العلاقات التداولية : و تنشأ عن أثر الوظيفة في البنية و هي : "ترتيب الألفاظ حسب ترتيب المعاني في النفس"[55] بتعبير الجرجاني. يقول عبد الحميد السيد : (أكّد الجرجاني أن النظام يقوم على نوعين من العلاقات...(و لكنه) يجعل للعلاقات الدلالية المزية في النظم، و لذا نراه يدعو إلى النظر في أنماط من التراكيب بينها فروق دقيقة ، و لها صور خاصة مثل : وجوه الفروق في الخبر، و التقديم و التأخير، و التعريف و التنكير و القصر و الإثبات و النفي و الفصل و الوصل...)[56] ، و هي إشارة واضحة إلى أثر الاستعمال و التداول في التركيب.

5-معيار تقسيم الجمل إلى اسمية و فعلية:

الجملة عند أغلب اللغويين العرب نحاة و بلاغيين نوعان: إسمية و فعلية ، و لكن المعيار المعتمد في هذا التقسيم أمر مختلف فيه ، إذ يرى البصريون و غيرهم من المتأخرينأن رتبة المسند إليه أو موقعه من الجملة معيار لتقسيم التراكيب العربية إلى إسمية و فعلية ، فإذا تقدم المسند إليه على المسند نحو: (عمر يدرس في الجامعة) اعتبروها جملة إسمية ، و إذا تقدم المسند (الفعل) على المسند إليه نحو: (درس عمر) اعتبروها جملة فعلية.[57]

أما منهج الكوفيين فيقوم على نوعية المسند معيارا لتقسيم الجملة إلى اسمية و فعلية ، فما كان مسنده اسما نحو(عمر دارس) و (أدارس عمر) اعتبروها جملة إسمية تأخر المسند

إليهام تقدّم، أما ما كان مسنده فعلا نحو :(عمر درس، ودرس عمر) اعتبروها جملة فعلية تأخر المسند إليهام تقدّم . و قد أيّد هذا القول المبرد و ابن مالك وابن هشام ، وذكر أبو البركات الأنباري أن الجملة الاسمية ما كان أوّل خبر فيها اسما ، و الجملة الفعلية ما كان أوّل خبر فيها فعلا[58].

واختلف المذهبان حول الجملة المبدوءة باسم ويتبعه فعل يرفع ضميرا يرجع للاسم المتقدم نحو(عمر درس)، فالبصريون يعتبرون مثل هذا التركيب جملة اسمية باعتبار أن المسند إليه (عمر) تقدم على المسند إليه (درس)، الذي يرفع ضميرا مستترا و جوبا تقديره (هو) يعود على المسند إليه (عمر) المتقدم. بينما يرى الكوفيون أن مثل هذا التركيب جملة فعلية لأن المسند جاء فعلا (درس)، ويرون المسند إليه (عمر) فاعلا للفعل المتأخر عنه ، و يرجع هذا التخريج إلى أن أصحاب الرأي الأوّل (البصريون) يمنعون تقدم الفاعل على عامله (الفعل الذي عمل فيه الرفع)، و أصحاب الرأي الثاني (الكوفيون) يجيزون ذلك. [59]

وتختلف دلالة الجملة الاسمية على الجملة الفعلية عند العرب القدامى ، إذ ذكر البلاغيون العرب و بعض النحاة أن الجملة الفعلية تدل على الحدوث و التجدد ،و انتقد المحدثون هذا الرأي و ذهبوا إلى أن نوع المسند هو المعيار في تصنيف الجملة اسمية أم فعلية ، لأنه هو الذي يدل على الثبوت إن كان اسما أو على التجدد إن كان فعلا[60]

وقد أيد كثير من المتأخرين ما ذهب إليه الكوفيون من جواز تقدم الفاعل على الفعل في نحو (زيد قام) مستدلين بدلالة الجملة الاسمية و الفعلية، ولاحظوا أن الجمل التي مسندها فعل تدل على الحدوث و التجدّد ، وأن الجمل التي مسندها اسم تدل على الثبوت و الاستمرار دائما.

حيث اعتبر مهدى المخزومي تقسيم الدرس اللغوي النحوي الجملة إلى اسمية و فعلية تقسيما صحيحا اقره الواقع اللغوي لان الجملة الاسمية(موضوعة للإخبار بثبوت المسند و المسند إليه، بلإدلالة على تجديد أو استمرار، و إذا كان خبرها اسما فقد يقصد به الدوام و الاستمرار الثبوتي بمعونة القرائن، و إذا كان خبرها مضارعا (أي جملة فعلية فعلها مضارع) فقد يفيد استمرارا تجدديا إذا لم يوجد داع إلى الدوام ، فليس كل جملة اسمية مفيدة للدوام فـ (إن زيد قائم) تقيد تجديد القيام لدوامه و قد اعتبرها ابن هشام و البصريون أساس الجمل العربية لان الاسم أصل و الفعل فرع).[61]

أما الجملة الفعلية فموضوعة لبيان علاقة الإسناد مع دلالة زمنية على حدث في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، و يشير إلى تجدد سابق أو حاضر (في الماضي و الحال) ، كما يشير إلى استمرار دون تجدد. وعليه فنظام الجملة في العربية سلك أحد الخطين، أحدهما يجري على هذا النحو :

-**الجملة الاسمية:** مبتدأ (مسند اليه) + خبر (مسند) + متعلق ظرفي بالجملة الاسمية.

-**الجملة الفعلية** :فعل (مسند) + فاعل أو ما ينوب عنه (مسند إليه) + مفعول به مباشر + مفعول ظرفي [62].

إن الجملة الفعلية هي الجملة التي يكون فيها المسند دالا على التجدد ، و التجدد إنما يستدل عنه بالفعل، و قد جاء في التلخيص عند ذكر أصول المسند "و أما كونه يعني المسند فعلا فالتقيد بأحد الأزمنة الثلاثة على أخص وجه مع إفادة التجديد[63]، يقول الجرجاني مفرقا بين دلالة التجدد المستمدة من الفعل ودلالة الثبوت المستمدة من الاسم كطرف في الإسناد " إن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن تقتضي تجدده شيئا بعد شيء ، وأما الفعل فموضوعه على أن تقتضي تجدده بمعنى المثبت به شيئا بعد شيء فإذا قلت (زيدا منطلق) فقد أثبتت الانطلاق فعلا من غير أن تجعله يتجدد و يحدث منه شيئا فشيئا ، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قوله (زيدا طويل و عمرو قصير) فكما لا يقصد هنا إلى أن يجعل الطول أو القصر يتجدد و يحدث بل توجبها و تثبتها فقط، وتقضي بوجودهما على الإطلاق. كذلك لا يتعرض في قولك (زيد منطلق) لأكثر من إثبات لزيد. و أما الفعل فإنه يقصد فيه إلى ذلك فإذا قلت (زيد ها هو ذا ينطلق) فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً و جعلته يزاوله و يزجيه ، و إن شئت أن تحس الفرق بينهما من حيث يلطف).[64]

وهو الرأي الذي شاع عند أغلب المحدثين ، إذ يقول فاضل السامرائي معلّقا على هذا الرأي : "الصحيح أن الاسم يدل على الثبوت ، و الفعل يدل على الحدوث و التجدد...فالجملة لا تدل على الحدوث أو الثبوت ولكن الذي يدل على الحدوث والثبوت ما فيها من اسم أو فعل... فالجملتان (يحفظ محمد) و (محمد يحفظ) كلتاهما تدلان على الحدوث إلاأنه قدّم الاسم في الجملة الثانية لغرض من أغراض التقديم كالاختصاص...، و لو كانت الجملة هي التي تدل على الثبوت أو الحدوث لم يكن هناك فرق بين قولنا (محمد منطلق) و (محمد ينطلق) و (محمد انطلق)،إذ كل هذه الجمل اسمية و هو ما تردّه طبيعة اللغة و استعمالاتها و المفهوم من دلالاتها".[65]

و قد كانت الجملة من الموضوعات التي أولاها العرب القدامى اهتمامهم بالوظائف التداولية لعناصر التركيب (المسند إليه و المسند و متعلقات الفعل)، فهم يعتمدون قوالب معيارية لترتيب العناصر في التراكيب الأساسية ، و الأصل في التركيب الخبري الفعلي أن يأتي المسند ثم متعلقات الفعل ، فإذا تقدمت كلمة حقها التأخير بحثوا لها عن علة أو غرض عند المتكلم ، أو بحثوا عن حالة عند المتلقي تتطلب هذا التقديم ، و في الغالب يعلّلون المتأخر لماذا تأخر.

و المحصول أن الجملة بنوعيها اسمية كانت أو فعلية و عند جمهور النحاة هي تركيب إسنادي يتكون من العناصر النحوية الآتية :

1- (المسند إليه و هو المبتدأ ، الفاعل ، نائب الفاعل) أو ما تحوّل اسما لناسخ فعلي أو حرفي
2- المسند (الخبر ، الفعل).
3-الإسناد و هو عنصر معنوي يجمع بين طرفي الإسناد (المسند و المسند إليه) ، ليتمّ العقد و التركيب و ليستحق الإعراب ،والتي قد تكوّن جملة بسيطة فتكون ذات إسناد واحد، أو جملة مركبة ذات إسنادات عديدة ، و ذلك بحسب المعنى الذي يريده المتكلم و بحسب النظام الذي تبيحه قوانين اللغة [66].

6- مفهوم المقاربة التداولية و آلياتها:

عدت اللسانيات العلم الذي يعتمد تحليل التراكيب إلى " العناصر التي تتكون منها إلى فونيمات تنتظم لتكون مجموعة من المورفيمات و هذه تنتظم بدورها لتكون الجملة التي تعد وحدة التفاهم و التخاطب بين المتكلم و السامع و وحدة الإفصاح يجري بين الفرد و نفسه".[67]

ولقد عرف الدرس اللساني العربي تطورات كثيرة، آخرها التوجه نحو دراسة اللغة بمراعاة استحضار الوظيفة المنوطة بها ، و ذلك لتأثيرها عليها ولأهميتها في فهم بنيتها فهي " دراسة استعمال اللغة ، فهي لا تدرس اللغة حين استعمالها في الطبقات المقامية المختلفة ، أي باعتبارها كلاما محددا صادرا من متكلم محدد ، و موجّها إلى مخاطب محدّد ، بلفظ محدد في مقام تواصلي محدد لتحقيق غرض تواصلي محدد".[68]

و تعدّ مرحلة التداوليات المرحلة الثالثة من مراحل تطور الدرس اللساني الحديث، التي دشّنها عالم الأجناس الأمريكي ديل هايمس و وليام لابوف وذلك بتوجيه نقد لاذع إلى التصور التجريدي الذي انحصر فيه البحث اللساني ، سواء من رائد اللسانيات الحديثة دي سوسير الذي حصر موضوع تنظيره في اللغة دون الكلام ، أم صاحب النظرية التوليدية التحويلية الذي قصر موضوع تنظيره على القدرة اللغوية دون الكلام أو التأدية، و قد صار التركيز منصبا على دراسة القدرة التبليغية بدل القدرة اللغوية التي صار ينظر إليها على أنها إحدى مكوناتها فقط ، يقول هايمس منتقدا تشومسكي : " إن نظرية تشومسكي القائمة على توليد الجملة اللغوية المختلفة صحيحة تماما إذا كان المقصود منها وصف اللغة ككيان مستقل ، فهي ليست قوالب وصيغا و تراكيب مقصودة لذاتها ، و إنما هي موجودة للتعبير عن الوظائف المختلفة كالطلب و الترجي و الأمر و النهي ....و غير ذلك من آلاف الوظائف ".[69]

تتجلي قيمه البحث التداولي في عديد الاسئلة التي حاول الإجابة عنها من مثل : من المتكلم ؟ من المتلقي ؟ ماهي مقصدية الكلام ؟ كيف نتلفظ بشيء و نعني شيئا أخر ؟ ما هي المبادئ الخطابية التي تجنبنا الإبهام و الغموض في عملية التواصل ؟ هل المعنى المستلزم المستتر خلف المعنى الحرفي كاف لتحديد القصد ؟ ...إلي غير ذلك من الأسئلة التي كانت محل إثارة فعلية لقضايا لغوية متعددة المرامي .

و تقر الدراسات المهتمة بالنقد الحديث على أن دراسة المعنى و علاقته بموقف الكلام توجه جديد يحتل قمة اهتمامات التداولية، و يري بعض المتخصصين أن لجوء اللسانيين للمنهج التداولي ناجم عن قصور الدراسات الشكلية و اخراجها لكل مقاربة لغوية تضع نصب عينيها العناصر غير اللغوية في دائرة اهتماماتها ، لذلك يرى ليفنسون أن الأساس الأوّل في نشوء المنهج التداولي كان بمثابة ردة فعل على معالجة تشومسكي للغة بوصفها شيئا تجريديا أو قصرها على كونها قدرة ذهنية بحتة، غفلا من اعتبار استعمالها، مما أدّى إلى التفكير في البعدين الدلالي و التداولي " فالنحو يدرس الجمل، و الدلالة تدرس القضايا، أمّا بالنسبة للتداولية فهي دراسة الأفعال اللسانية و السياقات التي تتم فيها " [70]

لا يسعنا في هذا المقام تتبع كل التعريفات الواردة في حدّ التداولية ، و لكن المطلع عليها يخرج بنتيجة مفادها أن جل تلك التعريفات تتكرر فيها ألفاظ (اللغة ، الخطاب ، التخاطب ، المخاطب ، المستعملين ، أفعال الكلام المقام ، السياقات ...) التي يمكن أن نكوّن من خلالها فكرة شمولية عن معنى التداولية ووظيفتها ، فهي مبحث لساني يدرس الكيفية التي تتحول فيها اللّغة إلى فعل كلامي في شكل محادثة .

و قد قدم الدكتور مسعود صحراوي تعريفا واضحا للتداولية في كتابه " التداولية عند العلماء العرب " بقوله: " هي مذهب لساني يدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه ، و طرق و كيفيات استخدام العلامات اللغوية بنجاح ، و السياقات و الطبقات المقامية المختلفة التي ينجز ضمنها الخطاب و البحث عن العوامل التي تجعل من الخطاب رسالة تواصلية واضحة و ناجحة و البحث في أسباب الفشل في التواصل باللغات الطبيعية " [71] ، فالتداولية لا تكتفي بوصف و تفسير البني اللغوية بصورة شكلية بل تتعدى ذلك إلى دراستها في الاستعمال .

يقصد بالمقاربة التداولية تلك النظرية النقدية التي تدرس الظواهر الأدبية و الثقافية و الفنية و الجمالية في ضوء التداوليات اللسانية .ويعني هذا أن المقارنة التداولية تدرس النص أو الخطاب الأدبي في علاقته بالسياق التواصلي ، و التركيز على أفعال الكلام و استكشاف العلامات المنطقية الحجاجية و الاهتمام بالسياق التواصلي و التلفظي.

و بتعبير آخر تركز المقاربة التداولية على عنصر القصدية و الوظيفية في النصوص و الخطابات ، و بهذا تكون التداوليات قد تجاوزت سؤال البنية و سؤال الدلالة ، لتهتم بسؤال الوظيفة و الدور و الرسالة و السياق الوظيفي، كما تعنى المقاربة التداولية بفهم العلاقات الموجودة بين المتكلم و المتلقي ضمن سياق معين. لأن البعد التداولي ينبني على سلطة المعرفة و الاعتماد . و تتسمي هذه المقاربة الذرائعية أو المقاربة البراجماتية ، أو المقاربة الحجاجية ...و معلم جدا .

و يجمع الدارسون على أن ميدان النقد و الدراسات اللسانية لم يصبح حكرا على التيار البنيوي و التوليدي فحسب، بل إن الساحة النقدية صارت تعج بالنظريات و المفاهيم اللغوية

المتباينة ، و أن التيار التداولي هو الأحداث بين بقية العلوم اللغوية الأخرى، وأن التيار التداولي هو الأحدث بين بقية العلوم اللغوية الأخرى. وهو نظرية نقدية لم يكتمل بناؤها بعد في نظر الباحثين، ورغم ذلك غدت التداولية " نظرية استعمالية حيث تدرس اللغة في استعمال الناطقين بها، و نظرية تخاطبية تعالج شروط التبليغ و التواصل الذي يقصد إليه الناطقون من وراء الاستعمال للغة " [72].

لقد تحولت الدراسات اللسانية بفضل مباحث التداولية و توجهاتها من مجال اللغة إلى مجال الأدب ، و صارت تنعت بالتداولية الأدبية ، و التي موضوعها دراسة النصوص و تحليلها ، فنظرت إلى النصوص الأدبية نظرة تختلف عن تلك التي اهتمت بالمستوى النحوي و الدلالي و المعجمي و الصرفي ...إلى المستوى التداولي أي؛ بعدّ النص حدثا تواصليا يتحقق بين متكلم و متلقي في سياقات معينة و ظروف اجتماعية خاصة ، يحتاج تحليله إلى نشاط نقدي يستند إلى مفاهيم نظرية متنوعة و قواعد إجرائية متعددة ، و مداخل تداولية نفسية و اجتماعية و سياقية ...إلخ.[73]

7- الجملة الفعلية وزوايا المقاربة التداولية في المجموعة القصصية" أحوال "للكاتب التونسي المحسن بن هنية:

إن الكتابة السردية أو القصصية الحديثة والمعاصرة تروم إلى اختزال اللغة والفكر والوجود من أجل بناء الوجود الإنساني، والروائي التونسي المحسن بن هنية لا يخرج في إبداعاته الروائية والقصصية عن هذا الإطار المشاكسي، فيفتح للقارئ استراتيجيات مضادة تستفزه وتفتح أمامه آفاقا للقراءة والتأويل لا حدود لهما.

وكذلك الأمر في مجموعته القصصية" أحوال" الهاربة أحداثها من كل زمان ومكان، فيقرؤها الفرد من كل البلاد العربية من المحيط إلى الخليج ليحسّ أنها تنطبق عليه، وما هو مكتوب فيها من هموم ما همّه إلا جزء منها، وما حاله إلا صورة من بين كل تلك الصور" الأحوال".

والقارئ في تقلبات" أحوال" يمكن له أن يؤول أكثر من تأويل ويقدّم أكثر من قراءة.

7-1-القوة الإنجازية للفعل الكلامي:

شكّلت نظرية الأفعال الكلامية موضوع التداولية في درجتها الثالثة، والفعل الكلامي هو القول المعبر عن عمل فهناك أعمال لا يمكن إنجازها إلا من خلال اللغة، وهذا ما يجعل الخطاب فعلا.

كما تعدّ تداولية أفعال الكلام منهجية لسانية جديدة في مجال تحليل الخطاب، من حيث إنها نظرت إلى الخطاب الأدبي بوصفه "فعلا لغويا speech.act" يمظهر قصد المتكلم، ولا يتحقق المعنى الحقيقي للمنطوقات اللغوية إلا في سياقاتها الفعلية، وكذلك سعت النظرية الأدبية المعاصرة إلى التعريف بتداولية أفعال الكلام وتكييف بعض مفاهيمها لأهداف التحليل الأدبي، وذلك لاستكمال فهم المنطوقات والنصوص مرتبطة بوظائفها وسياقاتها الحقيقية.

وقد كان ديتر فوندرليشdieter.Wunderlich من بين الذين عنوا ببيان ما تقدمه النصوص– أو المقاطع النصية – من مساعدة في تحديد الأفعال الكلامية المقصودة، فالفعل الكلامي عنده يمكن أن يشغل وظيفة تداولية تختلف تماما عن وظيفته الدلالية.

ثم انتقل فان دايك van dijk في كتابه " النص والسياق" 1980 بتداولية أفعال الكلام من مجال الجملة إلى مجال النص وأوجد مفهوم " الأفعال الكلامية الكبرى macro speech acts " ، فسلسلة الأفعال الكلامية التي تشير إلى مقصد إجمالي واحد هي فعل كلامي أكبر، وعلى مستوى أعلى يمكن لهذا الفعل أن يكون شرطا أو نتيجة لأفعال كلامية أخرى، وأطلق على أفعال الكلام المفردة اسم "التداولية الصغرى" وعلى التنظيم الكلي لمتوالية الأفعال الكلامية والسياقات وعلاقتها ببنية الخطاب اسم "التداولية الكبرى".[74]

ومع تطور موقعية المعني في النظرية الأدبية المعاصرة واعتباره حاصل التصادم بين نص وقارئ أو مجموعة قراء صار للسانيات التداولية بصفة عامة وتداولية أفعال الكلام بصفة خاصة دورا هاما في فلسفة التأويل الأدبي.

ويرتبط مفهوم الفعل الكلامي بمفهوم آخر لا يقل أهميّة عنه هو" مفهوم القوة الإنجازية".

يعدّ مبحث تعديل(أو تكييف)القوة الإنجازية من أثرى حقول البحث وأكثرها فائدة في تداولية أفعال الكلام وفي النظرية اللسانية المعاصرة عامة،وأصبح دعامة لسانية تداولية أساسية في نظرية النص ونظرية تحليل الخطاب.ويعدل المتكلم منطوقه أو يكيفه تبعا لمقصده في سياق اتصالي بعينه،ويلغي هذا التعديل مبدأ معروفا لدى غرايس هو"كن مقتصدا bebrief "فالمتكلمون لا يستعملون كلمات زائدة دون سبب كما يقول ميخائيل ستوبس، فليست هناك تعبيرات أسلوبية.[75]

إن تعديل قوة المنطوق الإنجازية يرتبط باستراتيجيات الاتصال عامّة،وتتنوع دوافع السلوك الاتصالي من حالة إلى أخرى كما تختلف أهدافه الموجّه إليها، ومن الحقائق الجوهرية في الاستعمال اللغوي ارتباط الصيغة بالمقصد، فالكيفية التي يقال بها الشيء في كل تفاعل لغوي تعدّ جزءاً مما يقال ،وحين يعدّل المتكلم قوة منطوقه الإنجازية فإنّه يدلّل بذلك على وعيه بالمقصد وتقديره مقتضيات السياق،وبتباين الأسباب التي تدعو المتكلم إلى تعديل قوة منطوقه واختلاف آليات ووسائل هذا التعديل فإنّها تعكس مدى التزام المتكلم بصدق القضية التي يعبّر عنها المنطوق،أو الحالة المعرفية للمتكلم بتعبير جون لايونزjohnlyons .[76]

ويتخذ المتكلمون من وسائل تعديل القوة ما يمكن أن نصنّفه في نوعين اثنين رئيسين هما:وسائل خارجة عن نطاق اللغة كالسلوكيات الحركية مثل:الحركات الجسمية، والأوضاع الجسمية وتعبيرات الوجه والعينين...ونحوهما،أو مصاحبات المنطوق بتعبير أوستين، والعرف الاجتماعي هو الذي يحدّد السياق الذي يناسبكل حركة منها و دورها في تعديل قوة المنطوقة الإنجازية إما تقوية

أو إضعافا ،ووسائل لغوية تركيبية و غير تركيبية و من الوسائل اللغوية غير التركيبية اللجلجة أو التردد في الكلام و الوقفات و نغمة الصوتو نحوها[77].

يمكن أن نميز في العربية بين أربعة أنواع من الوسائل المستخدمة لتقوية قوة المنطوق الانجازية وهي: وسائل التشكيل الصوتي Prosodic Devices والوسائل التركيبية Syntactic Devices، والوسائل المعجمية Lexical Devices، و الوسائل الخطابية Discaural Devices، وتعرف استراتيجية الإضعاف من الوسائل ما تعرفه استراتيجية التقوية من حيث النوع، و كلها مختلفة من حيث الكيفية.

وكل هذه المظاهر يمكن أن نستشفها في النص الروائي" أحوال" وما حواه من قصص متنوعة الحوار، ومن نماذج حوار السارد مع ذاته وهو موجود بالسجن تحت الرقابة الخاصة من قصة" الزعيم والجعل"، يقول السارد" وددت لو أنه حلم أو مجرّد وهم أو تطويح في الخيال، ولكن لم يكن هناك أي شيء من هذه الأحوال...صور كأنها الواقع أوهي بين الحقيقة والواقع والافتراض والتكهن".

وهذا فعل كلامي أكبر بُدئ بجملة فعلية (الفعل ودّ)، عرضت بقوة الإخبار، ولكن الإخبار ليس هو غرضها الحقيقي، بل إنّه استعان بالقوة الإنجازية لفعل التمنّي " وددت" ليدلل أكثر على الحالة النفسية السيئة التي يعانيها وهو بين جدران الحبس، وكأن السارد في حاجة ماسّة للبوح والفضفضة، فهو يتمنى أن يكون واقعه حلما أو وهما أو مجرّد رحلة خيالية ذهنية، ثم يستعمل أداة الاستدراك " لكن" التي تكسر أفق توقع القارئ، لأن حالته حقيقة فعلية يعيشها.

وما يعضد هذه الفكرة الجمل الفعلية التي بعدها، وتبدأ بالفعل "تمنيت"، يقول" تمنيت أن أضع يدي خلف ظهري وأسير بدون أن ألتفت يمنة أو يسرة ولا حتى خلفي أو أمامي، ولا أحد ينظر لي وشعرت برغبة الجلوس في مقعد عمومي تحت شجرة بحديقة عامّة، أو على جذع شجرة في غابة بريّة وليس حولي أحد من البشر إلاّ العصافير والفراشات". إنّ السارد يشتاق إلى حياة طبيعية لا رقابة فيها ولا حصار، فلم يكتف بقوة الإخبار بل استعمل قوة التمني وعرضها بفعل كلامي أكبر شكلت قوته الإنجازية الأفعال (تمنيت، شعرت، أضع، ينظر،...) التي عبّرت عن مجموع الأماني التي توفرت له، ولكنها أماني محجوزة خلف جدران عالية وسميكة يطوقها العسس والحرس لا طعم لها ولا رائحة.

وفي موضع آخر من القصّة يبوح السارد بسرّ ما هو فيه من حبس وسجن، والذي كان سببه علاقته السيئة والوحشية التي أقامها مذ كان طفلا مع كلّ الدويبات من حوله، فراح يعذبها ويفتك بها حتى أصبحت عادة عنده." كبُرتُ وكبُرَت معي هذه العادات ودخلت معي المدرسة..." حتّى أصبح هاجس انتقام هذه الدواب منه وهمًا يلاحقه. مهما كانت الدابة صغيرة وبسيطة وضعيفة. يقول:" ولذلك لا تلمني إن فزعت من مجرّد جعل". فيواصل السارد تقوية منطوقاته

الإنجازية، ولكن باعتماد آلية أخرى، فيحاجج المخاطب ليقنعه بحقيقة هذه الأوهام التي تلاحقه. وهو ما حققته الجملة الفعلية السابقة" لا تلمني....." التي أنجزت بقوة النهي، وهي من الوسائل اللغوية الصريحة التي تبرز وعي المتكلم الذاتي بمجرى الخطاب وحالته.

ثم يواصل محاولة إقناع مخاطبه ومحاججته عن طريق الأسئلة التي تزيد من قوة المنطوق. يقول:" ولم لا تشاطروني الاعتقاد بأن جعلا انتحاريا يغامر بروحه وهو يحمل حزاما ناسفا أو عبوة أو متفجرات". إن الموقف الاتصالي هنا يجعلنا نؤمن بأن المنطوق يجب أن يلفظ بالنبر والتشكيل الصوتي الذي يعطيه قوة التعجيز والإقناع بما يذهب إليه.

إن القوة الإنجازية جزء من البنية الدلالية للفعل الكلامي داخل الخطاب الروائي، ومجموع هذه البنى الدلالية يشكل البنية الدلالية الإجمالية أو المعنى الإجمالي للخطاب السردي ككل.

7-2-الاستلزامات الحوارية للجملة الفعلية في المجموعة القصصية" أحوال":

تميّز الأنحاء الوظيفية والتداولية عادة بين قوتين إنشائيتين تواكبان العبارة اللغوية: قوة إنشائية حرفية مدلول عليها بصيغة العبارة كالتنغيم والأداة والفعل، وأخرى مستلزمة متولّدة عن السابقة طبقا لمقتضيات مقامات تداولية مخصوصة وقد اصطلح على تسمية ظاهرة الانتقال من من القوة الحرفية(ق(ح)) إلى القوة المستلزمة(ق(م)) بالاستلزام الحواري (conversation implicature)، وهو من أهم المفاهيم التداولية التي تتعلق بلسانيات الخطاب، فالعبارة الواحدة مرشحة لحمل عدد من القوى، فهي تتجاوز معناها الحرفي الممثل له داخل البنية، لتكتسب دلالات إضافية عبر مساق التخاطب.

وقد ظهر هذا المفهوم مع غرايس وقدّم فيه مقاربة مفصلة، يقول أحمد المتوكل:" لاحظ غرايس أن جمل اللغات الطبيعية يمكن في بعض المقامات أن تدلّ على معنى غير المعنى الذي يوحي به محتواها القضوي (أو معناها الحرفي)". فشغل غرايس بضبط المبادئ التي تتحكم في كيفية قول شيء وإرادة شيء آخر، وكيفية سماع قول ما وفهم سواه، فاقترح حلا لهذا الإشكال بأن وصف الاستلزام بمبدأ التعاون المكون من أربعة مبادئ أساسية هي مبدأ الكم(Quantite)، مبدأ الكيف(Qualite)، مبدأ الملاءمة(Pertinance) مبدأ الجهة(Modalite).وقد عبّر أحمد المتوكل عن ذلك بالقاعدة المنطقية الآتية:" تنتقل الجملة من الدلالة على معناها الأصلي (س) إلى معنى آخر (ص) بالانتقال خرقا من أحد شروط إجراء (س) إلى ما يقابله من شروط إجراء(ص)".

لقد أثار المحسن بن هنية مجموعة من القضايا الهامّة في مجموعته القصصية " أحوال"، فكانت كل قصّة منها تحمل همّا من هموم المواطن العربي في كل نقطة عربية، إنها كتاب" تجاوز الهمّ المفرد لتنبش وتنكأ الجرح الجماعي الذي طال الفرد والجماعة محكومة وحاكمة"، ولكن المحسن في طرحه لم يجبر القارئ ولم يضطره إلى فهم معنى واحد مباشر واضح، بل ترك له في كثير من

الأحيان فرصة إعطاء قراءات أخرى لمعنى النصّ، وفسح له المجال لتأويل كل نصّ وبالتالي إعادة إنتاجه من جديد، فالقارئ الحاذق هو مؤلف ثان للنصّ. ومجموع تلك التأويلات هي المعاني المستلزمة بعد تواصلنا مع النص السردي.

وفي قصة" الخدعة" التي تميّز فيها الخطاب بالتجريد واشتغال الكاتب على الذاكرة والتحرر من قيد الزمان والمكان، يحاول السارد استذكار ما حصل له ومعرفة المكان الذي هو فيه، كما أن هذه السمة الذهنية التجريدية هي ما يمكننا من استنتاج مجموعة من الاستلزامات تعطي للقصة منحى آخر ومعاني خفية حاول الكاتب تضمينها خطابه.

يقول السارد في بداية استذكاره:" يعود دفق الضوء منكسرا على صفحات الأشياء ليشكل أخيلتها صورا تحمل الدلالات على ماهيتها. غير أن بوابة الفهم يظلّ الوعي يدفعها جيئة وذهابا بين إقبال وإدبار فتزدحم على مشارفها الأسئلة". إنّ هذه العبارة المركبة من مجموعة من الجمل الفعلية " يعود، يشكّل، تحمل، يظل، يدفعها، تزدحم..." كلها تحمل دلالات غير دلالاتها الحرفية، إنها توحي بقوة الأثر والضرر الذي تعرّض له السارد، وصعوبة تذكّر ما حصل، وبخاصّة عندما استعمل تعبير الجيئة والذهاب، والإقبال والإدبار معا دلالة على تضارب الأفكار داخل ذهنه.

ثم يفتح لنا السارد مغاليق نصّه بانفتاح نوافذ الأجوبة في ذهنه، إنه جندي أمريكي، والحادث الذي تعرّض له كان أثناء فترة التجنيد، وبالضبط تعرّض لهجوم إرهابي أثناء الذود عن الوطن من قبل إرهابيين عرب. وهو ما يؤكده قوله:" بلغنا المضارب المقصودة...قال بعضنا: احذروا السكون فخلفه العاصفة، والمتعالون منّا والذين بأيديهم شأننا. قالوا: لا تقيموا لهم وزنا فمتى كان للعرب قيراط شجاعة ومقدرة على الظهور أمامنا؟ وقد أذقناهم فيما مضى شدّة بطشنا، فهم كالنعاج إذا سمعوا عواءنا تساقطوا واستسلموا لأنيابنا ومخالبنا وشربوا من رصاصنا الموت العلقم".

إنّ هذه الفقرة - وبما تركبت من جمل فعلية- تحمل الكثير من الدلالات، وكل جملة منها لها أكث من تأويل متاح أمام القارئ، فالعلاقة بين الغرب والعرب غير مجهولة ولا مخفية عند كل عربي، إن العرب متهمون بالهمجية والإرهاب ولذلك يجب أن يقصف كل مكان حوى بشرا عربيا، إلا أن من الغرب من لا يزال يخشى مكر العرب، وهو ما عبّر عنه نص الجملة الفعلية الأمرية" احذروا..."، إنها جمل عرضت بقوة الأمر الواضح القاطع لنستلزم منها بوضعها في سياقها أن بعض الغربيين لا يأتمنون العرب في هدوئهم فخلفه العاصفة والثورة.

إلا أن أصحاب الشأن والحكومات لهم رأي مخالف تماما اتجاه العرب، وهو ما توضحه الجملة الفعلية المعاكسة تماما - في معناها- لمعنى الجملة السابقة " قالوا: لا تقيموا لهم وزنا فمتى كان...". إن هذه الجملة التي عرضت بقوة النهي توحي بدرجة الاستخفاف ونظرة الاحتقار التي يرانا بها الحكام الغرب، ثمّ دعّم هذه القوة بقوة الاستفهام الذي لم يكن غرضه الإخبار والتأكيد على

مدى قوة الغرب وضعف العرب وهو ما تؤكده الصفة" النعاج" التي وصف بها العرب، والدالة على الضعف، وعبارات " العواء، الأنياب، المخالب" التي وصف بها الغرب والدالة على منتهى القوة.

وقد تعاضدت الأفعال" أذقناهم، سمعوا، تساقطوا، استسلموا، شربوا" لرسم المعنى الذي يريدنا المؤلف أن نصل إليه استلزاما لهذه الجمل جميعا.

وإنّ نصّ هذه القصّة" الخدعة" في مجمله يحمل الكثير من الاستلزامات، فكلّه إيماءات وإيحاءات لمعاني لم يصرّح بها.

إن الكاتب لم يقصد أن نقرأ فحسب فالقراءة ليست غاية في حد ذاتها إنما هي وسيلة لبلوغ غاية أسمى واستلزامات أعمق توصلنا إليها الحكايات المتناسلة داخل الرواية الواحدة" فالرواية عند الدرغوثي ليست حكاية تحكى وإنما هي حفر في الذاكرة المطمئنة وغوص في الغريب والمفاجئ بل العجائبي في ما عد مألوفا أو بلا معنى"[78].ليثير من خلالها تساؤلات – كان لابد أن تلفت انتباهنا في هذا الواقع- من غير أن يجيب عنها فليست تلك وظيفتها " وهذا يعني أن الرواية لا يقين لها ولا تدعو إلى يقين وإنما هي تزرع الشك وتضع العالم بأسره في حالة أزمة لان غايتها هي أن تطرح السؤال لا أن تقدم أجوبة... الرواية لم تجب وليس من شانها أن تجيب وإنما ظلت تسخر وليس أفضل من السخرية جوابا على ذاك السؤال"[79].

قائمة المصادر والمراجع:

1. ابراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، طبعة لجنة البيان الغربي ، القاهرة ، ص 191 ، د ، ت .
2. ابن السراج ، الأصول في النحو تحقيق عبد الحسين الفتلي ، النجف ، 1973 ، ج 1 .
3. ابن جني ، الخصائص 333/2 .
4. ابن منظور ، لسان العرب (المادة ج ، م ، ل) دار صادرة ، بيروت لبنان ، ج1 ، ط3 ، 1994 .
5. ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق مازي المبارك و محمد علي حمد الله ، ط5 ، مؤسسة الصادق ، 1378 هـ ، ج2 .
6. احمد محمد قدور ، مبادئ اللسانيات .
7. الانباري ابو البركات عبد الرحمان بن محمد النحوي ، اسرار العربية ، تحقيق محمد لعصب البيطار (مطبوعات مجمع اللغة ،ع) دمشق 1377هـ 1957م
8. بشير ابرير ، مفهوم النص في التراث اللساني الغربي ، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة عنابة.
9. التركيب الخبري بين البلاغة و التداولية ص 77 (في الميكرو) .

10. التركيب الخبري بين البلاغة و التداولية.
11. تكامل العارف ، اللسانيات و المنطق حوار مع د طه عبد الرحمن ، دراسات سيميائية لسانية أدبية ، ع 02 ، 1987 ، 1988 ، المغرب
12. حمادي حمود ، التفكير البلاغي عند العرب ، أسسه و تطوره في ق 06 ، (مشروع القراءة) ط2، 1994 ، مندوبة . تونس .
13. خليل احمد عمايرة ، في نحو اللغة و تراكيبها منهج و تطبيق ، عالم المعرفة ، جدة ، ط1 ، 1984.
14. خولة طالب الإبراهيمي مبادئ في اللسانيات العامة ، دار الحومة ، الجزائر ، 2000 .
15. دي سوسير ، في الألسنية العامة ، ترجمة يوسف غازي و مجيب النصر / منشورات المؤسسة الجزائرية للطبع .
16. السامرائي فاضل ، المجلة العربية تأليفها و أقسامها ، منشورات المجمع العلمي ، بغداد1419هـ /1998م .
17. سعيد يقطين ، تحليل الخطاب الروائي ، منشورات المركز الثقافي العربي ، بيروت ، الدار البيضاء .
18. سيبوسه ، الكتاب ج 2 (تحقيق عبد السلام) هارون ، ط 2 الهيل المصرية العامة للكتاب القاهرة ، 1977 ..
19. سيبويه الكتاب، تحقيق و شرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل بيروت لبنان،ط1 ، دت ، 1/23
20. صلاح الدين ملاوي ، ليلى كادة . البنية الإنسانية المجردة في الفكر النحوي العربي ، مجلة جيل الدراسات الأدبية و الفكرية ، مركز جيل البحث العلمي الجزائري ، ع 14.
21. عبد الحميد السيد ، دراسات في اللسانيات العربية.
22. عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية.
23. عبد الرجمان الحاج صالح ، الجملة في كتاب سيبويه ، مجلة 02 ، ص08، الجزائر ، 1993
24. عبد الرحمن الحاج صالح ، الجملة في كتاب سيبويه / مجلة المبرز ، ع2 .
25. عبد السلام المسدي، اللسانيات و أسسها المعرفية ، الدار التونسية للنشر ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائري ، ط1 ، 1986 .
26. عبد القادر المهيري ، نظرات في التراث اللغوي الغربي.
27. عبد القهار الجرجاني دلائل للإعجاز ، شرح و تخريج ياسين اليوي المكتبة العصرية ، بيروت 2002.

28. عبده الراجحي ، النحو العربي و الدرس الحديث ، دار النهضة الحديثة ، بيروت ، 1979.
29. عبده الراجحي ، مبادئ علم اللسانيات الحديث ، دار المعرفة ، الجامعية.
30. فطيمة داوود ، مفهوم الجملة العربية من المنظور الوصفي الى المنظور الوظيفي .
31. ماريو باي ، أسس علم اللغة ، تر أحمد مختار عمر ، ط 8 ، عالم الكتب ، القاهرة .
32. المبرد المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة ، القاهرة ، 1388 هـ ، ج 1 .
33. مجرى محمد حسن ، الجملة الإسمية ، ارصعه سليمان طه حمودة ، دار ابن خلدون للنشر ، 2004 .
34. محمد خان لغة القران الكريم ، المكتبة الوطنية الجزائر ،ط1، 2004.
35. محمد سعيد حسن بحيري ، علم اللغة النص المفاهيم و الاتجاهات ، الشركة العالمية للنشر ، ط1 ، 1997 .
36. محمود أحمد نحلة ، مدخل لدراسة الجملة العربية ، دار النهضة ، بيروت .
37. مدخل إلى علم النص و مجالات تطبيقية ، (رسالة النحو الوظيفي) .
38. المسائل العسكريات ، (رسالة القصدية).
39. مسعود صحراوي ، التداولية عند العلماء العرب ، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي ، دار الطبيعة للطباعة و النشر ، بيروت ، لبنان ، ط 2005 .
40. مقال الجملة في الدراسات اللسانية .
41. مهدي المخزومي في النحو العربي.
42. ميشال زكريا ، بحوث ألسنية عربية ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر و التوزيع ، ط1 .
43. نايف خرما ، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة .
44. نايف خرما و علي لحاج ، اللغات الأجنبية تعليمها و تعلمها (رسالة النحو الوظيفي و الدرس الغ العربي)
45. خرور محمد ، التداولية و منزلتها في النقد الحديث و المعاصر.
46. هنريش بليت ، البلاغة و أسلوب نحو نموذج لسيميائي لتحليل النص ، ترجمة محمد العجري ، دار إفريقيا الشرق ، و الدار البيضاء 1999) لالبا

الهوامش:

1. حمادي صمود ، التفكير البلاغي عند العرب ، أسسه و تطوره في ق 06 ، (مشروع القراءة) ط2، 1994 ، مندوبة . تونس ص 100 .
2. بشير ابرير ، مفهوم النص في التراث اللساني العربي ، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة عنابة ،ص6 .
3. حمادي حمود ، المرجع السابق، ص 101 .
4. ابن منظور ، لسان العرب (المادة ج ، م ، ل) دار صادر ، بيروت، لبنان ، ج1 ، ط3 ، 1994 ، ص 203.
5. سورة الفرقان، الآية 32.
6. مجدى محمد حسن ، الجملة الإسمية ، راجعه سليمان طه حمودة ، دار ابن خلدون للنشر ، 2004 ، ص 212.
7. ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق مازن المبارك و محمد علي حمد الله ، ط5 ، مؤسسة الصادق ، 1378 هـ ، ج2 ، ص 490 .
8. ماريو باي ، أسس علم اللغة ، تر أحمد مختار عمر ، ط 8 ، عالم الكتب ، القاهرة ، ص 112 ، 113.
9. عبده الراجحي ، مبادئ علم اللسانيات الحديث ، دار المعرفة ، الجامعية ، ص 134 .
10. عبد القادر المهيري ، نظرات في التراث اللغوي العربي ، ص 32 ، 33.
11. عبد القادر المهيري ، المرجع السابق ، ص 32 ، 33.
12. إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، طبعة لجنة البيان العربي ، القاهرة ، ، د ت، ص 191.
13. فطيمة داوود ، مفهوم الجملة العربية من المنظور الوصفي إلى المنظور الوظيفي ، ص 02.
14. عبد الرحمان الحاج صالح ، الجملة في كتاب سيبويه ، مجلة المبرز 02، الجزائر ، 1993، ص08.
15. محمود أحمد نحلة ، مدخل لدراسة الجملة العربية ، دار النهضة ، بيروت ، ص 16.
16. ينظر فطيمة داوود ٬ مفهوم الجملة العربية من المنظور الوصفي إلى المنظور الوظيفي ، ص 03.
17. سيبويه ، الكتاب ج 2، تحقيق عبد السلام هارون ، ط 2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، 1977 ، ص 87.
18. المبرّد، المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، 1388 هـ ، ج 1 ، ص 08 .
19. ابن السراج ، الأصول في النحو ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، النجف ، 1973 ، ج 1 ، ص 70
20. محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة، بيروت، ص19 .
21. بشير إبرير، مفهوم النص في التراث اللساني العربي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عنابة، ص04 .
22. عبد الحميد السيد ، دراسات في اللسانيات العربية ، ص 17 .
23. عبد الحميد السيد ، نفسه ، ص 60
24. المسائل العسكريات ، ص 81.
25. ابن جني ، الخصائص 333/2.
26. المصدر نفسه ، 18/1

27. عبد الرحمن الحاج صالح ، الجملة في كتاب سيبويه / مجلة المبرز ، ع2 ، ص 09 .
28. مدخل إلى علم النص و مجالات تطبيقية ، ص 55.
29. ينظر مثلا : عبده الراجحي ، النحو العربي و الدرس الحديث ، دار النهضة الحديثة ، بيروت ، 1979، ص 35.
30. نايف خرما ، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، ص 286.
31. مقال الجملة في الدراسات اللسانيةص 12.
32. محمد سعيد حسن بحيري ، علم لغة النص المفاهيم و الاتجاهات ، الشركة المصرية العالمية للنشر ، ط1 ، 1997 ، ص 02 .
33. عبد الرحمن حاج صالح . ، الجملة في كتاب سيبويه / مجلة المبرز ، ع2 ، ص 11.
34. دي سوسير ، محاضرات في الالسنية العامة ، ترجمة يوسف غازي و مجيب النصر ، منشورات المؤسسة الجزائرية للطبع ، د ت، ص 149 .
35. ميشال زكريا ، بحوث ألسنية عربية ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر و التوزيع ، ط1 ، ص 51 .
36. سعيد يقطين ، تحليل الخطاب الروائي ، منشورات المركز الثقافي العربي ، بيروت ، الدار البيضاء ، ص 17 .
37. خولة طالب الإبراهيمي مبادئ في اللسانيات العامة ، دار هومة ، الجزائر ، 2000 ، ص 104 ، 105 .
38. عبد السلام المسدي ، اللسانيات و أسسها المعرفية ، الدار التونسية للنشر ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائري ، ط1 ، 1986
39. مقال الجملة في الدراسات اللسانية ،ص 17
40. أحمد المتوكل، الوظيفة بين الكلية والنمطية، ص97.
41. أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، ص235،236.
42. أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، ص63/59.
43. أحمد المتوكل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص9/8.
44. أحمد المتوكل المرجع السابق، ص64.
45. المرجع نفسه، ص 67/66.
46. أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 28 وما بعدها.
47. أحمد المتوكل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص28.
48. التركيب الخبري بين البلاغة و التداولية ص 77.
49. صلاح الدين ملاوي ، ليلى كادة . البنية الإسنادية المجردة في الفكر النحوي العربي ، مجلة جيل الدراسات الأدبية و الفكرية ، مركز جيل البحث العلمي الجزائري ، ع 14 ، 2015 ص
50. سيبويه، الكتاب، تحقيق و شرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل بيروت لبنان،ط1 ،دت ، 1/23
51. التركيب الخبري بين البلاغة و التداولية ص77
52. عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص81
53. عبد القاهر الجرجاني ، المرجع نفسه ، ص49
54. عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية،ص178
55. عبد القادر المهيري ، نظرات في التراث اللغوي العربي، ص35

56. ننظر المرجع السابق ، ص35،37
57. و ننظر :الانباري ابو البركات عبد الرحمان بن محمد النحوي ، أسرار العربية ، تحقيق محمد بهجت البيطار (مطبوعات مجمع اللغة ،ع) دمشق 1377ه 1957م
58. ننظر عبد القادر المهيري، المرجع السابق، ص35،37
59. التركيب الخبري بين البلاغة و التداوليةص82
60. مهدي المخزومي في النحو العربي ص40،41
61. احمد محمد قدور ، مبادئ اللسانيات ،ص218
62. مهدي المخزومي في النحو العربي ص41
63. عبد القاهر الجرجاني، دلائل للإعجاز ، شرح و تخريج ياسين اليوي المكتبة العصرية ، بيروت 2002، ص200،201
64. السامرائي فاضل ، المجلة العربية تأليفها و أقسامها ، منشورات المجمع العلمي ، بغداد1419ه /1998م ص184.186
65. محمد خان، لغة القران الكريم ، المكتبة الوطنية الجزائر ط1،2004 ص23
66. خليل احمد عمايرة ، في نحو اللغة و تراكيبها منهج و تطبيق ، عالم المعرفة ، جدة ، ط1 ، 1984، ص18
67. مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص38
68. نايف خرما و علي حجاج ، اللغات الأجنبية تعليمها و تعلمها (رسالة النحو الوظيفي و الدرس الغ العربي) ص 26
69. هنريش بليت ، البلاغة و الأسلوبية نحو نموذج سيميائي لتحليل النص ، ترجمة محمد العمري ، دار إفريقيا الشرق ، الدار البيضاء 1999)
70. مسعود صحراوي ، التداولية عند العلماء العرب ، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي ، دار الطليعة للطباعة و النشر ، بيروت ، لبنان ، ط 2005 ، ص 05 .
71. تكامل المعارف ، اللسانيات و المنطق حوار مع د طه عبد الرحمن ، دراسات سيميائية لسانية أدبية ، ع 02 ، 1987 ، 1988 ، المغرب
72. نظر ، خرور محمد ، التداولية و منزلتها في النقد الحديث و المعاصر ، ص 04 ، و ما بعدها
73. مجموعة مؤلفين، قراءات نقدية في روايات إبراهيم الدرغوثي ،دار إشراق للنشر ،تونس ،2009م، ص 09.
74.المرجع نفسه ص 11.